

## حكومة الحرب على الشعب اللبناني

اللياس خوري



الأربعاء 12 فبراير 2020 08:33 ص

## حكومة الحرب على الشعب اللبناني

هذه حكومة الهاوية، وفي الهاوية لن يجدوا في انتظارهم سوى الثورة.

حسان دياب هراوة بيد طبقة أوليغارشية تتحايل على الأزمة بالمزيد من الإيغال فيها.

بيان حسان دياب الوزاري الذي أعلنه طالباً ثقة مجلس النواب لحكومته إعلان حرب على الشعب اللبناني.

وهناك أكثر من مؤشر على أن يد القوى الأمنية والعسكرية ستفتلت من كل قيد بهدف وأد الاحتجاجات الشعبية.

الملعب اليوم صراع اجتماعي - طبقي تحاول فيه الأوليغارشية المستبدة إشهار سلاحها القمعي كمحاولة أخيرة لمنع انهيارها.

الانهيار ينتظرنا، والشعب يقول للأوليغارشيين وللصوص لاقونا على مفترق الانهيار، كي نحول انهياركم إلى بداية ولادة الوطن.

بدلاً من فتح تحقيق في أساليب القمع ومعاقبة المسؤولين عن الانتهاكات يبشرنا بـ«دعم القوى الأمنية والعسكرية المولجة بحفظ النظام».

تخيفهم ثورة الجياع التي تطرق الأبواب فهم يعرفون أن الوضع الاقتصادي ينحدر إلى قعر بلا قعر ويستبقون احتجاج الفقراء وثورة الجياع.

حكومة فشل حتمي. فالانهيار لا يداوى بترقيعه بل بإصلاح جذري يُنهى النظام الريعي الذي حوّل لبنان إلى مزبلة. وشرط الإصلاح إسقاط الطبقة الحاكمة.

\* \* \*

البيان الوزاري الذي أعلنه حسان دياب، طالباً ثقة المجلس النيابي في حكومته، هو إعلان حرب على الشعب اللبناني.

المسألة ليست فقط في أنه يطلب ثقة ممن فقد الثقة الشعبية، أي من مجلس نواب أعلنت انتفاضة 17 تشرين سحب وكالته الشعبية. فالثقة لا يعطيها من فقد ثقة الناس.

المسألة هي أن السيد حسان دياب وحكومته يعلنان الحرب على الشعب.

تتخذ هذه الحرب ثلاثة أشكال من الكذب الصريح:

أولاً: يكذبون في استقلاليتهم، فالكلام الإنشائي المنمّق عن تمثيل حكومته لمطالب انتفاضة 17 تشرين (التي يُطلق عليها اسم الحراك) وعن استقلالية الوزراء، لا صحة له على الإطلاق. إنه انتحال صفة تقوم به مجموعة من أتباع الطغمة الأوليغارشية الحاكمة.

الوزيرات والوزراء هم مجرد متسلّقين على حبال أحزاب السلطة، إنهم مجموعة من المستشارات والمستشارين الذين لا حول لهم.

قرار الحكومة يقع خارجها رغم كل ادعاءات البروفيسور دياب، فالبروفيسور نفسه لا يملك قراره، إنه نقطة تقاطع بين باسيل والثنائي الشيعي وبقايا الجهاز الأمني اللبناني السوري الذي تحكّم بلبنان زمن ولاية إميل لحود.

ثانياً: يكذبون في ادعائهم معالجة الأزمة. فهذه الحكومة، رغم كل الكلام عن نيتها إيجاد حل للأزمة؛ أي للانهيار الاقتصادي الشامل، لا تملك أي تصوّر للحل. أول عمل قام به حسان دياب هو تبني الموازنة الوهمية التي أعدتها الحكومة السابقة، كما تبني الورقة الإصلاحية لسعد الحريري التي أسقطتها الانتفاضة.

البيان الوزاري ينقسم إلى نصفين:

- نصف حقيقي، وهو استمرار الخضوع لعصابة أصحاب المصارف ولهندسات النهب التي صنعها المصرف المركزي، وتنفيذ الخطة الباسيلية للكهرباء، والتسوّل اللامجدي على أعتاب «سيدر» والمناحين الدوليين الذين سئموا طبقة النصابين التي تحكّم لبنان، والدعوة المستترة للخصخصة، وتجاهل سعر صرف الليرة، أي تركه كأداة بيد حاكم مصرف لبنان لنهب صغار المدعين والموظفين والعمال، وعدم اتخاذ أية إجراءات لجذولة الدين العام وتحميل كبار الممولين الجزء الأكبر من أعبائه.

- ونصف كاذب عن محاربة الفساد واستقلال القضاء واسترداد الأموال النهوبة والتأكيد على المساواة الجندرية. (وهنا يسجل تراجع البيان عن مسودته الأولى عبر حذف حق المرأة اللبنانية في إعطاء الجنسية لأولادها).

إنها حفلة من الأكاذيب واللغة الإنشائية الخشبية التي كشفتها الإضافة الصغيرة عن اللاجئين السوريين التي طلبها عون، والتي أطلقت تغريدات وزير الخارجية ناصيف حني، التي أثبت فيها ولاءه لعنصرية جبران باسيل ضد اللاجئين السوريين.

هذه حكومة الأوليغارشية، وجمعية أصحاب المصارف، ولصوص نظام المحاصصة، لا أكثر ولا أقل. التوجّه العام الذي تتبناه الحكومة هو تغييب المسؤولية عن الانهيار، كأن هذا الانهيار كارثة طبيعية، على فقراء لبنان تحمّل تبعاتها.

حقيقة هذه الحكومة هي أنها استنساخ لفريق سياسي هو فريق 8 آذار كان شريكاً مقررّاً ومضارباً في السياسات الاقتصادية التي أوصلت لبنان إلى الانهيار، وهو يصّر على شراء الوقت، تاركاً السفينة تنزلق إلى القعر، لأنه يريد المحافظة على امتيازاته وماله الحرام حتى الرمق الأخير.

أصحاب المصارف يمسون بتلابيب الحكومة، وهم من يقرر السياسات المالية للدولة.

بيان إنشائي هزيل لا يجرؤ على تسمية الانهيار باسمه أو تحليل أسبابه أو تقديم اقتراحات فعلية لعلاجها. وأغلب الظن أن هذه الأوليغارشية التي لبست قناع المستشارين لن تفعل شيئاً!

فهي أكثر عجزاً وبلادة وجهلاً حتى من أن تقوم بإجراءات رأسمالية عقلانية للحد من التدهور، فكيف يمكن أن ننتظر منها القيام بإجراءات جذرية تمس بنية النظام الاقتصادي السياسي الذي أوصل البلاد إلى الإفلاس؟

ثالثاً: يكذبون حين يعلنون «الحرص على احترام حرية الرأي والتعبير والتظاهر السلمي»، هذه هي الكذبة الأكبر. منذ لحظة تشكيل الحكومة، شعر جميع ناشطات وناشطي الانتفاضة بأن القبضة الأمنية تزداد صلابة، بدلاً من أن ينحني من يدعي تمثيل «الحراك» أمام تضحيات شباب لبنان الذين فقوا الرصاص المطاطي عيونهم، والذين تعرضوا للضرب والإهانة والتعذيب والإذلال على أيدي رجال الأمن.

وبدلاً من أن يعد بفتح تحقيق في الأساليب غير الديمقراطية ومعاقبة المسؤولين عن الانتهاكات، إذا به يبشرنا بـ «دعم القوى الأمنية والعسكرية المولجة بحفظ النظام».

وهناك أكثر من مؤشر على أن يد هذه القوى ستتفلت من كل قيد بهدف وأد الاحتجاجات الشعبية.

ما يخيفهم هو ثورة الفقراء والجوع التي تطرق الأبواب. فهم يعرفون أن الوضع الاقتصادي للبنانيين واللبنانيين ينحدر إلى قعر بلا قعر، وهم يريدون وأداً استباقياً لاحتجاج الفقراء وثورة الجوع.

هذه حكومة الهاوية، وفي الهاوية لن يجدوا في انتظارهم سوى الثورة.

حسان دياب ليس أكثر من هراوة في يد الطبقة الأوليغارشية، التي تتحايل على الأزمة بالمزيد من الإيغال فيها.

«خلص المزج»، قال النائب العوني «القبضاي» زياد أسود، قبل أن يفرّ هارباً من مطعم «الجزيرة»، في طبرجا.

نعم، «خلص المزج»، لعبة التحريض العنصري والطائفي والمناطقية لم تعد تجدي. الملعب اليوم هو ملعب صراع اجتماعي- طبقي، سوف تحاول فيه الأوليغارشية المستبدة إشهار سلاحها القمعي، كمحاولة أخيرة لمنع انهيارها.

إنها حكومة حرب على الشعب اللبناني، لكنها أيضاً حكومة الفشل الحتمي. فالانهيار لا يداوى عبر ترقيعه، بل عبر إصلاح جذري يُنهى النظام الريعي الذي حوّل لبنان إلى مزبلة. وشرط هذا الإصلاح هو إسقاط الطبقة الحاكمة.

الانهيار ينتظرنا، والشعب يقول للأوليغارشيين وللصوص لاقونا على مفترق الانهيار، كي نحوّل انهياركم إلى بداية لولادة الوطن.

\* الياس خوري كاتب صحفي وروائي لبناني

